العدد 1737 - السنة السادسة
الجمعة 10 صفر 1435 - الموافق 13 ديسمبر 2013
Friday 13 December 2013 - No.1737 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشريها «السعري» و «الوزني» وارتفاع «كويت 15»

تحركات عشوائية من المتداولين تنهي جلسات «البورصة» في المنطقة الحمراء

السوق يختتم الاسبوع أحمر

«كونا» : ساهمت بعض التحركات العشوائية من المتداولين افرادا ومؤسسات في تفاقم خسائر المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» ليفقد في ختام جلسة امس 46.4 نقطة مغلقا في المنطقة الحمراء عند مستوى 7704.3 نقطة فيما فقد الوزني 1.2 نقطة ليغلق عند 453.3 نقطة.

وكان لافتا في جلسة امس استمرار حالة عمليات الترقب والانتظار التي سيطرت على اداء كبريات المحافظ الاستثمارية التي اكتفت بما حققته من مكاسب في الاسبوع الماضي وسعت الى تجميل بياناتها المالية قبل اغلاق العام عامدة الى التمهل قبل الدخول في الاوامر الا اذا سنحت فرصة جيدة.

وظهر جليا في اوساط السوق امس انتشار الشائعات عن بعض الشركات الخدماتية التي وقعت عقودا تشغيلية في العام الحالي والتي قد تجدد عقودها في عام 2014 ما جعل صغار المستثمرين يلتفتون الى اسهم هذه الشركات من اجل التجميع واملا في تحصيل ارباح من ورائها وقت التوزيعات.

ومازالت معدلات السيولة المتداولة تشهد انحدارا اقل من المتوقع لها حيث هوت النسبة الى ما دون 70 في المئة مقارنة بماكانت تحققه في العام الماضي نتيجة للتطورات الحاصلة في بعض الشركات المتعثرة وغيرها من الموقوفة والغياب شبه المتعمد من بعض المحافظ الاستثمارية.

ويبدو ان اتجاهات مسار السوق ما زالت صوب أسهم الشركات الرخيصة التي تتراوح أسعارها بين 100 الى 200 فلس على الرغم من أوامر الشراء على بعض الأسهم القيادية خاصة المنطوية تحت قطاعات الخدمات والاستثمار والقطاع المصرفي.

ويتوقع ان تشهد جلسات الاسبوع المقبل عمليات جني ارباح قوية على الاسهم التي تضخمت مستوياتها السعرية بفعل النهج المضاربي الذي طال العديد من الاسهم وتحديدا أسهم ما دون الـ100 فلس.

شهدت البورصة الكويتية تراجع بحركة التداولات، حيث بلغ حجم تداولات 166.8 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 223.5 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 25.4 في المئة. على الجانب الآخر، سجلت القيم تراجع بحوالي 9.4 في المئة وصولا لنحو 19.2 مليون دينار مقابل 21.2 مليون دينار تقريبا في الجلسة الماضية.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 4798 صفقة مقابل 5497 صفقة في الجلسة السابقة بانخفاض 12.7 في المئة.

«المستثمرون» يتصدر الأحجام..و «تقدم» على رأس القيم

تصدر سهم «المستثمرون» قائمة انشط تداولات بالبورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 12.6 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 124 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 344.8 ألف دينار، مع تراجع للسهم عند مستوى 27 فلس.

اما عن القيم فقد تصدرها سهم «التقدم» بإجمالي قيم تداول بلغت 2.7 مليون دينار، وبلغ حجم تداولاته 3.3 ملايين سهم من خلال 4 صفقات.

الصادرات غير النفطية 512.4 مليون دينار

«الإحصاء»: الإجمالي للصادرات بلغ 7.8 مليارات دينار في الربع الأول

«كونا» : اعلنت الوكيل المساعد لقطاع العمل الاحصائي في الادارة العامة للاحصاء منى الدعاس ان الادارة أصدرت أمس نشرة احصاءات التجارة الخارجية للبلاد في الربع الاول من العام الحالي اظهرت ان الاجمالي العام للصادرات من الكويت بلغ حوالي 7.8 مليارات دينار في الفترة المذكورة. وقالت الدعاس لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان النشرة ربع السنوية من احصاءات التجارة الخارجية تم تطويرها بدعم من خبراء برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت حيث تم العمل على تطوير قاعدة بيانات احصاءات التجارة الخارجية.

واضافت انه تم نشر هذه البيانات على الموقع الالكتروني للادارة المركزية للاحصاء على نوعين من برامج التشغيل هما «اكسل» و «بي.دي.اف» للوصول الى اكبر شريحة من المستفدين.

منى الدعاس

واضافت انه تم ايضا تدريب الفريق الوطني في هذا المجال لرفع قدراتهم والتي كانت على راس اولويات الادارة خلال الفترة الماضية مؤكدة ان قطاع العمل الاحصائي في الادارة يهدف في العام المقبل الى نشر البيانات ربع السنوية بعد انتهاء الفصل «ربع السنة» بشهر واحد وذلك لمواكبة التوجه نحو تحقيق الاسناد الزمني المطلوب دوليا للنشر الاحصائي.

واظهرت ارقام نشرة احصاءات التجارة الخارجية ان الاجمالي العام للصادرات الكويتية دون البترول بلغ 512.4 مليون دينار كويتي حيث تم تصدير ما زنته حوالي 1.6 مليار كيلو غرام من البضائع والسلع واحتلت جمهورية الصين الشعبية المرتبة الاولى من جهة الدول المستوردة من الكويت باجمالي صادرات بلغ 81.3 مليون دينار كويتي.

وبينت ان دولة الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من الكويت ببضائع قيمتها حوالي 61.6 مليون دولار تلتها المملكة العربية السعودية ب 57.2 مليون دينار ثم الهند بحوالي 55.1 مليون دينار في حين احتلت تركيا المرتبة الخامسة بصادرات قدرها حوالي 32.3 مليون دينار.

وزراء ومسؤولو العرب يعرضون فرصاً مليارية بـ «ملتقى الاستثمار»

جابر الصباح : نستعد لإطلاق حملة ترويجية كبيرة تستهدف تشجيع الاستثمارات

إحدى الجلسات

أحد المتحدثين خلال الملتقى

جانب من الحضور

عرض وزراء ومسؤولو الاستثمار في الدول العربية في الملتقى العربي للاستثمار فرصا استثمارية تقدر تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بمئات المليارات من الدولارات وتشمل مجالات البنية الاساسية والزراعة والصناعة والخدمات.

وشدد الوزراء والمسؤولون خلال فعاليات اليوم الثاني للملتقى الذي ينظم بالتعاون بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و المعهد العربي للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت على ضرورة التعاون لسد فجوة جاذبية الاستثمار في المنطقة من خلال تنسيق الجهود وتبادل الخبرات والمعلومات عبر انشاء إتحاد لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية .

وقدم المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت الشيخ الدكتور مشعل جابر الصباح ورقة اكد فيها أن رؤية «الكويت 2035» تعتبر الاطار العام الذي استرشدت به الهيئة في اقتراحها لمشاريعها وبرنامج عملها بما يؤدي الى تشجيع الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي الكويت.

واوضحت الورقة أن الهيئة تستعد لإطلاق حملة ترويجية تستهدف تشجيع الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة والتي تحقق مبادئ التنمية المستدامة وذلك عبر تقنية الاستهداف المركز لأنواع معينة من الصناعات ذات الخصوصية في علاقتها مع دولة الكويت او تمثل اسواق واعدة مشددا على أهمية التعاون العربي في مجال الترويج وجذب الاستثمار.

من جهته شدد الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار ابراهيم القاضي على أهمية مواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وفق رؤية متكاملة لعوامل الجذب للاستثمارات الخارجية.

من جانبه قال المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الأجنبي في حكومة دبي فهد القرقاوي أن الاستثمارات الأجنبية في دبي زادت خلال العام الجاري بنسبة تتراوح بين 8و10 في المئة مقارنة بعام 2012 الذي نمت فيه الاستثمارات الأجنبية في دبي بنسبة 15 في المئة مقارنة بعام 2011. وذكر أن دبي جذبت خلال العام الماضي 7.35 مليارات دولار مبينا أن المكتب وضع آلية جديدة لاحتساب الاستثمار الأجنبي لهذا العام بما يؤثر على نسبته.

من جهته اشار مدير دراسات السوق والهيئة العامة للاستثمار في السعودية الدكتور صالح بن عبد الله الى النمو الكبير الذي شهدته تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المملكة والتي جعلتها أكبر مستقبل عربي.

وبين ان رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة قفز من 49 مليار دولار بنهاية عام 2006 الى 199 مليار دولار بنهاية عام 2012 كما قفز عدد الشركات الاجنبية من 3 الاف شركة الى 11 الف شركة خلال نفس الفترة.

من ناحيته أكد رئيس مجلس الإدارة المدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان نبيل عيتاني أهمية تكثيف جهود الترويج لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية خاصة بعد التطورات الاخيرة التي تشهدها المنطقة داعيا الى انشاء رابطة لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية.

وافاد بانه على الرغم من عدم استقرار المناخ السياسي لا تزال لبنان قادرة على جذب الاستثمارات إليها حيث تمكنت من جذب 3.78 مليارات خلال عام 2012 بزيادة قدرها 8.5 في المئة مقارنة بي 3.5 مليارات عام 2011 ممثلة 7.8 في المئة من إجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية البالغة نحو 47 مليار دولار خلال عام 2012.

و اوضح المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن الدكتور عوني الرشود أن بلاده تستهدف المستثمرين من الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص حيث شكلت الاستثمارات العربية 70 في المئة من مجموع الإستثمارات الكلية التي استفادت من قانون تشجيع الإستثمار خلال الخمس الأعوام الماضية.

واشار الرشود إلى أن الاردن نجح خلال الاشهر السبعة الاولى من عام 2013 في استقطاب ما يزيد عن مليار دولار من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

من ناحيته كشف وزير الاستثمار المصري أسامة صالح عن خطة جديدة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ودعم المستثمرين التي تركز على تأمين مشروعات المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية وطرح المزيد من الفرص والمشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات.

وبين صالح ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنة المالية 2012 – 2013 بلغت ثلاثة مليارات دولار حيث تأتي السعودية ثم المملكة المتحدة والكويت في المقدمة باستثمارات بلغت 5.8 و 5 و 4.6 مليارات دولار على التوالي مشيرا إلى أن مصر تستهدف جذب اربعة مليارات دولار خلال 2013 – 2014.

من جانبه قال وزير الاستثمار في السودان الدكتور مصطفى اسماعيل ان بلاده تمكنت من جذب 29 مليار دولار خلال الفترة «2000 – 2010» تركزت في قطاع البترول و التعدين بنسبة 74 في المئة في حين بلغت نسبة القطاعات الاخرى 26 في المئة من اجمالي الاستثمارات. وذكر اسماعيل أن الصين جاءت في مقدمة الدول المستثمرة بقيمة ستة مليارات دولار تليها ماليزيا برأسمال قدره اربعة مليارات دولار ثم الهند بثلاثة مليارات دولار واستثمرت كل هذه المبالغ في قطاع البترول و التعدين. من جهته قال مدير إدارة ترقية الاستثمارات في الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في جيبوتي محمد جيري ان تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية نما في بلاده لاسيما من الإمارات والسعودية والكويت ومصر واليمن في مجالات الموانئ والأسمنت والعقار حيث زادت نسبة الاستثمارات العربية والأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من 8 في المئة عام 2001 الى 34 في المئة عام 2012 .

من جانبه اشار رئيس مصلحة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في وزارة الشؤون الإقتصادية والتنمية الموريتانية النعمة عبد القدوس إلى فرص الاستثمار العديدة في بلاده في مجالات الزراعة والصيد والثروة المعدنية والسياحة والتطوير العقاري ولاسيما منطقة «نواذيبو» الحرة التي تمتد مشروعاتها حتى عام 2035.

وبين المدير العام لوكالة «النهوض» بالاستثمار الخارجي في تونس نورالدين زكري أن تونس تمتلك مزايا لجذب الاستثمار مما ادى الى بلوغ الاستثمارات الاجنبية والعربية المباشرة نحو 24.3 مليار دولار عبر أكثر من ثلاثة الاف شركة توفر 333 الف فرصة عمل. وذكر زكري ان تونس تستعد لتنفيذ حملة ترويج واستراتيجية اتصال جديدة تستدف البلدان الجديدة المستثمرة والكفاءات التونسية بالخارج وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لترويج القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي وبعض الأنشطة الاقتصادية.

من ناحيته اوضح المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر عبد الكريم منصوري ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر بلغت خلال الفترة ما بين 2002 ويونيو 2013 نحو 454 مشروعا بقيمة 2.3 تريليون دينار جزائري اي ما يعادل 29.4 مليار دولار.

وجدد المنصوري الدعوة لإنشاء اتحاد لجهات تشجيع الاستثمار على المستوى العربي وتكثيف الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية فيما بين تلك الجهات داعيا الى انشاء مرصد عربي للاستثمار يكون متخصصا في البحوث الخاصة بالاستثمار في الدول العربية.

من جانبه كشف المدير العام المكلف بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة في ليبيا خالد الكيلاني عن فرص واعدة وعديدة للقطاع الخاص العربي في مشروعات اعادة اعمار الاقتصاد الليبي والتي بدأ بعضها بالفعل.

وأشار الى وجود 414 مشروعا تحت التنفيذ والتشغيل بتكلفة استثمارية إجمالية قدرها 32 مليار دينار بما يعادل نحو 26 مليار دولار منها 85 في المئة تحت التنفيذ موزعة على 42 في المئة في قطاع الصناعة و27 في المئة في قطاع السياحة و17 في المئة في قطاع الخدمات وتوزعت بقية الاستثمارات على القطاعات الاخرى.

واوضح مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية الدكتور محمد النسور أن الدول العربية وقعت نحو 638 اتفاقا استثماريا تفضيليا بما فيها 72 اتفاقا بينيا و58 اتفاقية ثنائية وإقليمية متعلقة بالاستثمار وحماية الاستثمار.

اقتصاديون : المستثمر الكويتي ناجح ويعمل عربيا بقطاعات السياحة والعقار والتجزئة

«كونا»: قال مسؤولان اقتصاديان عربيان امس ان المستثمر الكويتي يعتبر من اهم المستثمرين العرب في قطاعات السياحة والعقار والتجزئة في شتى البلدان العربية معتبرين ذلك دلالة على «ذكائه» الاستثماري.

واوضح المسؤولان في لقاءات مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش «الملتقى العربي للاستثمار» الذي تستضيفه الكويت حاليا ان بلديهما يقدمان كل الدعم للمستثمرين الكويتيين والعرب ويشجعونهم على الاستثمار في جميع المجالات وبسهلان الاجراءات الخاصة بذلك.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة المدير العام في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان «ايدال» نبيل عيتاني ان حجم الاستثمارات الكويتية في لبنان بلغ في عام 2010 نحو 600 مليون دولار لكنه تناقص في عامي 2011 و2012 الى ما دون الـ100 مليون دولار مبينا أن المستثمر الكويتي يحظى باهتمام من جانب مؤسسات الدولة وتتركز استثماراته في قطاعات السياحة والعقار والخدمات . وذكر أن المؤسسة تقدم امتيازات للمستثمرين الكويتيين مساواة مع اللبنانيين والمتمثلة في الملكية بنسبة مئة في المئة لأي مشروع انتاجي لكن الفارق الوحيد هو في تملك الأراضي حيث يتطلب من يريد ان يتملك اكثر من 3000 متر مربع ان يأخذ موافقة مجلس الوزراء اللبناني .

وأضاف ان المؤسسة تقدم للمستثمر كل المعلومات المطلوبة عن السوق اللبناني والنظم التشريعية والمساعدة الادارية والتقنية إضافة الى الحوافز الضريبية التي تصل الى 10 سنوات كما تقدم تسهيلات تتعلق برسوم التسجيل والتراخيص الضرورية للتصدير والاستيراد حيث تعتبر «ايدال» الشباك الرئيسي والأساسي لاستثمارات الدولة .

وأعرب عيتاني عن أمله باستقرار الأوضاع السياسية على الحدود السورية حيث تعتبر الحدود البرية الوحيدة مع سوريا مبينا ان أي تأثير سلبي يؤثر على الاستثمار في لبنان أضافة الى أن لبنان يواجه تحديات القدرة التنافسية مع البلدان المجاورة الأمر الذي يتطلب منه التكيف مع المستجدات والاستعداد لها بامتيازات تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية.